

المبادئ والقواعد المنظمة لعلاقات الشركاء
في المؤسسة الاشتراكية الجماهيرية

بقلم الدكتور محمود مهاب نجبا

مدخل :-

تقوم علاقات العمل التقليدية ، أى علاقات العمل فى الدول الرأسمالية والماركسية والاصلاحية ، اليوم على مبدأ أساس هو مبدأ التبعية ، أى تبعية المنتج الحقيقى الأجير لرب العمل المالك الخاص أو العام . وتتولى قوانين العمل فى جميع هذه الانظمة ، تنظيم علاقة التبعية بين المنتج الحقيقى الاجير وبين رب العمل المالك . وبالتالي فان الشرط الاساسى الاول لاعمال مواد قوانين العمل ، فى جميع هذه البلدان ، هو عمل الانسان لدى غيره مقابل أجر .

نلاحظ اذا أن المشترع الفوقى الرأسمالى أو الماركسى أو الاصلاحى ينطلق اصلا من الاعتراف بحق المالك الخاص أو العام بالسيطرة على ادارة المؤسسة التى يملكها والسيطرة على انتاج هذه المؤسسة . ثم ، بعد هذا الاعتراف بشرعية علاقة التبعية ، يحاول المشترع الفوقى تنظيم هذه العلاقة واضعا امامه أهدافا مختلفة ترتبط بأهداف النظام .

ومن الواضح أن أيا من النظريات الماركسية أو الاصلاحية لم تستطع حل مشكلة خضوع المنتج الحقيقى لانها ركزت على تغيير المالك دون أن تشطب العلاقة الظالمة نفسها ، أى علاقة التبعية ، وحافظت على المفهوم البورجوازى لحق الملكية كحق جامع شامل مانع ، دون أن تفتت مفهوم هذا الحق فى مجال الانتاج بحيث استمر المالك العام يملك الحق بادارة المؤسسة الانتاجية العامة بصورة فوقية ويملك فى نفس الوقت الحق بانتاج هذه المؤسسة .

ومن الطبيعى ، فى تصورنا ، ان تفشل المحاولة الماركسية أو الاصلاحية فى حل المشكل الاقتصادى لان هذه المحاولة تقوم أصلا على السيطرة السياسية للطبقة أو الحزب أو الفئة ، وهذه السيطرة الفوقية لا تحتل وجود علاقات متساوية متوازنة ، اقتصادية اجتماعية .

بعبارة أخرى ، ان التغيير الجذرى فى العلاقات الاجتماعية هو :-

أولا : تغيير سياسى تحققه الجماهير الشعبية ثوريا ، باستيلائها على السلطة والسلاح ، وهو :

ثانيا : تغيير ثورى اقتصادى اجتماعى يرسخ ويكمن
السياسى الجذرى .

علاقة التبعية ، كما نتبين ، هى علاقة متناقضة قائمة بين
متناقضتين ، وهى تشكّل مثالا صارخا لحالة التناقض القائمة فى
التقليدية ، بالتالى فان جدلية هذه العلاقة هى جدلية صراع مستم
أن يحسم بأسلوب اصدار النصوص الفوقية الآمرة بأسلوب اصدار
للعمل .

ان دور قوانين العمل التقليدية والاصلاحية لا يمكن أن
دور التخفيف من درجة ظلم العلاقة القائمة . وان المبادئ والقواعد
لعلاقات العمل التابع تظل مبادئ وقواعد تقليدية لانها ترعى اص
ظالمة متناقضة .

انطلاقا من هذه الملاحظات ، يمكننا أن نتبين أن علم القانون
الذى تناول بالتكييف والتحليل علاقة التبعية الظالمة فى مجال
قد انتهى دوره بفعل زحف واستيلاء المنتجين الحقيقيين على
الانتاج . فالزحف الثورى شطب العلاقة الظالمة نفسها أى علا
الانسان لدى غيره بأجر ، وأقام علاقة جديدة جذريا هى علاقة
لا أجراء » .

والواقع أن التغيير الجذرى لم يتناول فقط العلاقة الظالمة ف
الانتاج وحدها ، بل تناول ايضا المفهوم التقليدى الفوقى للقانون
منذ استيلاء الجماهير على السلطة ومنذ تنظيم الجماهير ل
المؤتمرات الشعبية الاساسية .

ينطلق بحثنا اذا من ملاحظة التغيير الجذرى فى مفهوم
وينطلق فى نفس الوقت من ملاحظة التغيير الجذرى فى العا
مجالات العمل ودورنا فى هذا الموضع هو دور استنباط المبادئ
الجديدة التى تقيمها وتؤسسها عملية زحف واستيلاء جماهير
على مواقع الانتاج ومناقشة انواع القواعد الجديدة المنظمة لعلاق
فى المؤسسات الانتاجية الاشتراكية الجماهيرية وذلك بالاس
اطروحات ومقولات النظرية العالمية الثالثة وشروحات القائد
معمر القذافى والدور الذى نسا هم ، نحن رجال القانون ، فى تأ

دورا نظريا بحقا لان عملية التنظيم الشعبى للمؤسسات الانتاجية هى عملية متكاملة تعتمد على الوعى الشامل لكافة الجوانب الاقتصادية والادارية والقانونية بالاضافة الى الجوانب المالية والفنية .

أولا : المبادئ القانونية الجديدة التى تقيمها وتؤسسها
عملية زحف واستيلاء جماهير المنتجين على مواقع الانتاج

شهد القرن العشرون تطورات مختلفة فى تشريعات العمل بحيث أصبحت هذه التشريعات تملأ الجانب الاجتماعى من الكيان القانونى فى البلدان المختلفة الانظمة ، وقد رافق الفقه القانونى التقليدى هذا التطور فأبرز ورسخ مبادئ قانونية لم تكن معروفة فى القرن الماضى ، معتبرا ذلك انجازا حضاريا من انجازات القرن العشرين ، ولا شك فى أن كشف زيف هذه المبادئ يعتبر مهمة بالغة الاهمية لتوضيح مدى اصالة وجذرية المبادئ الجديدة القائمة على مقولة « شركاء لا أجراء » .

أ - زيف المبادئ القانونية التى تتأسس عليها
قوانين العمل التقليدية :

يركز الفقه القانونى التقليدى المتطور على ابراز المبادئ القانونية الاساسية التالية التى تقوم عليها قوانين العمل التابع :

(١) **مبدأ التبعية :** أى تبعية المنتج الحقيقى لرب العمل المالك ، ويعتبر هذا المبدأ المعيار الاساسى الاول الذى يرجع اليه لاعمال نصوص قوانين العمل .

(٢) **مبدأ حماية العامل :** وتتركز هذه الحماية ، فى قوانين العمل الاصلاحية على موضوع تحديد ساعات العمل وفترات الراحة وموضوع تشغيل الاحداث والنساء وموضوع وسائل الراحة للعمال ووقايتهم من أخطار العمل . وقد تجاوز الفقه والقضاء فى الانظمة الاصلاحية هذه المواضع القانونية والتنظيمية المتعلقة بالعمل .

ونتيجة لذلك فان الفقه والقضاء قد اتجها الى تفسير المواد القانونية

تفسيرا يميل الى ترجيح مصلحة العامل دون اللجوء الى تحريفه عند وضوحه ، ودون الاخذ بمبدأ حماية العامل عند وضوح اراد باضفاء الحماية على طرفى العلاقة ، اى على العامل وصاحب فى نفس الوقت .

نلاحظ فورا أن قوانين العمل التابع ، فى اصفائها الحماية العامل ، تنطلق اساسا من الاعتراف بحق الملكية الخاصة المستغلة بالتالى من الاعتراف الضمنى بمشروعية الاستغلال ، ومشروعية المنشأة لقسم من ناتج عمل العامل ، ومشروعية سيطرة مالك المنشأة على مجموع العاملين فيها . نلاحظ من ثم أن مبدأ حماية العامل لا يحمى حماية فى المسائل التالية التى تخرج بصورة مطلقة على نطاقه كما اساسا عن نطاق جميع قوانين العمل التابع : مسألة ضمان حقوق الحصول على ناتج عمله - مسألة تساوى العاملين داخل المنشأة - مسألة ضمان انسانية ظروف العمل - مسألة ضمان انسانية الحياة للعامل بجميع نواحيها المدنية والعائلية - مسألة ضمان استمرار فى عمله وفقا لارادته الحرة .

ولعل أوسع مجال يعمل فيه مبدأ الحماية هو مجال حماية العامل ، الذى يكرس ، فى نفس الوقت ، علاقة التبعية .

(٣) مبدأ المساواة :

المفهوم العام لهذا المبدأ ، فى جميع الانظمة الليبرالية والاصلاحية هو مفهوم هرمى أى مفهوم قائم ، بكل وضوح ، على المساواة ، بمفهومها العام التقليدى ، هى مساواة داخل الشريحة فى هرم العلاقات الذى يضم الشرائح المتفاوتة الدرجات وفقا للانتماء أو التراتبى ، أو وفقا للقوة المالية ، أو وفقا للقوة السياسية والاجتماعية بعبارة اخرى : المساواة تعمل داخل طبقة العمال ، او داخل طبقة العمل ، او داخل طبقة أرباب العمل ، الا ان المساواة لا تقوم النظام الليبرالى أو فى النظام الماركسى - بين العامل ورئيس ومدير المصنع .

العلاقة ، بكل وضوح ، فى جميع هذه الانظمة ، هى علاقة تراتبية ، فوقية متناقضة .

فمبدأ المساواة ، فى هذه الانظمة اذا مبدأ لفظى تمويهى لا يمكن أن يعمل الا داخل الشريحة الواحدة ، وهو مبدأ خطر لانه يشكل سلاحا تمويهيا يهدف الى تمميع جدلية الصراع بين الاطراف المتناقضة الانتماء والمصالح .

(٤) مبدأ حرية العمل :

هذا المبدأ ، كما نلاحظ ، لا يملك سوى قيمة لفظية بحتة ، فى اوقات الازمات ولعل العامل ، فى هذه الاوقات ، لا يملك سوى حرية البحث عن العمل دون ان يجده ، أى حرية التشرد والجوع .

والواقع أن مبدأ حرية اختيار العمل اللفظى يوازن ويقابل اعتراف المشرع الفوقى فى جميع الانظمة التقليدية ، بحق رب العمل المالك بانهاء عقد العمل غير محدد المدة حين يشاء ، ضمن بعض الشروط الشكلية ، وبحقه بعدم تجديد عقد العمل المحدد المدة ، أى بحقه بالقاء العامل الخاضع لعلاقة الاستغلال ، فى الشارع ، حين يشاء . وهذا الاعتراف ليس اعترافا لفظيا ، بل هو اعتراف حقيقى ، بالتالى فان التركيز على مبدأ حرية العمل اللفظى لا يؤدى سوى الى تغطية وتمميع خطورة الاعتراف بحق المالك القوى بسحق العامل - المنتج الحقيقى الضعيف .

(٥) مبدأ حسن النية :

أى حسن نية رب العمل وحسن نية العامل .

يفترض المشرع الفوقى ، فى تأكيده على هذا المبدأ ، وجود طرفين فى العلاقة : طرف يمارس الاستغلال ، حسن النية ، وطرف خاضع للاستغلال ، حسن النية .

ان لفظية هذا المبدأ لا تحتاج ، فى رأينا ، لاي اثبات . فمن الواضح أن رب العمل الخاص المستغل ورب العمل الدولة الفوقية المتسلطة لا يمكن أن يكون حسن النية ، ومن الواضح ايضا أن العامل - المنتج الحقيقى - لن يكون حسن النية بصورة مستمرة لانه سينقض على الشخص العام أو الخاص الذى أخضعه لسيطرته حين تسنح له الفرصة وسيتحرك تحركا ثوريا جماهيريا حين يصل الى مرحلة الوعى الثورى بحقيقة العلاقة الظالمة التى هى الطرق المسحوق فيها .

الا أن هذا المبدأ ، البريء المظهر ، يترجم فى الواقع ترجمة مصلحة العمال ، وذلك بصورة شبه مستمرة . اذ انه ، فى مجال يصعب على العامل اثبات سوء نية رب العمل كما يصعب على التقليدى التأكد من سوء نية الطرف القوى ، بينما لا تثير مسألة سوء نية العامل - الطرف الضعيف اية مصاعب .

جميع هذه المبادئ هى ، فى الواقع ، مبادئ لفظية تقدم سوى غطاء مزيف لعلاقة صارخة التناقض لا يمكن أن تحسم لجدلية الصراع الثورى الجماهيرى الجذرى ، وهذه العلاقة هى الاقتصادية - الاجتماعى لحالة التناقض السياسية فى المجتمعات القائمة على سيطرة الرئيس أو الحكومة أو البرلمان أو الحزب أو أو الفئة .

ولا شك فى أن بدء عصر الجماهيريّات قد حول هذه المبادئ مجرد كيانات ذهنية شمطاء بالية ، والى مجرد نماذج عفنة للعقلية التقليدية المرتبطة والخادمة لمصالح الطبقة البورجوازية أو الطبقة

اننا لا ننكر أن قوانين العمل التابع قد اوجدت شخصا جديدا القانون بالتخفيف من مساوىء وضعه ، هو شخص العامل الحقيقى - الاجير وان هذه القوانين تعتبر خطوة اصلاحية بالنسبة المدنية التى تدور جميع مواضيعها حول حماية شخص آخر هو المالك - الدائن ، الا ان هذه الخطوة الاصلاحية ليست فى حقيقة مجرد اجراء كنائسى تصدىقى ، وليس من شأنها أن تؤدى اى دور جدلية الصراع الذى تحسه الجماهير على أرض الواقع ، ثوريا ،

ب - أصالة وجذرية المبادئ القانونية الجديدة :

يتأسس علم القانون الجديد على الارادة الشعبية المباشرة عن المؤتمرات الشعبية الاساسية الواعية وعيا ثوريا جذريا بم والمالكة للسلطة والثروة والسلاح . وتدور مواضيع علم القانون بصورة اساسية ، حول تنظيم العلاقات الجديدة الصحيحة المتواز المجتمع التى تضمن تحرير حاجات الانسان وتضمن المساواة بين

فمقابل الموضوع الاساسى فى القانون المدنى الذى يعتبر الفقرى فى القانون الخاص التقليدى ، وهو موضوع حماية الدائن -

يهتم القانون الشعبى المباشر بموضوع اساسى آخر ، مختلف جذريا ، هو موضوع تنظيم العلاقات المتوازنة الصحيحة فى المجتمع .

فاذا كان هدف قوانين العمل التقليدية الفوقية هو التخفيف من مساوىء العلاقة الظالمة القائمة واضفاء نوع من الحماية القانونية والقضائية للمنتج الحقيقى الاجير ، فان هدف قانون الشركاء هو تكييف وتنظيم العلاقة المتوازنة الصحيحة بين المنتجين الشركاء المتساوين فى الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والمتساوين فى نفس الوقت ، فى الحقوق والواجبات .

واذا كان منطلق قوانين العمل التقليدية هو منطلق الاعتراف بحق المالك بالسلطة والانتاج ، فان منطلق قانون الشركاء هو منطلق رفض لمفهوم البورجوازي للملكية الذى حافظت عليه الانظمة الماركسية ، ومنطلق تأكيد السلطة الشعبية داخل المؤسسة الاشتراكية الجماهيرية ، ومنطلق تأكيد الملكية الاشتراكية للانتاج .

هذه المفاهيم الجديدة توضح لنا بنسبة كبيرة ، المبادئ الاساسية التى يجب أن يقوم عليها القانون الشعبى الجديد المنظم لعلاقات الشركاء . ونحن نستبق الزمن فى ابراز هذه المبادئ لان المجتمع الجماهيرى يقوم اليوم على مبادئ راسخة اساسية مترابطة ومتكاملة تقدمها وتطرحها كحل جذرى لشكلات الانسان فى كل مكان النظرية العالمية الثالثة . فمهمتنا فى هذا المجال هى اذا ، فى نفس الوقت ، مهمة عرض واستنباط للمبادئ القانونية الاساسية فى النظرية العالمية الثالثة المتعلقة بعلاقات الشركاء ، مهمة تكييف للعلاقات الواقعية الصحيحة القائمة فعلا داخل المؤسسات الاشتراكية الجماهيرية .

ورغم أن عملنا يختلف عن عمل تحليل النصوص القانونية الا اننا نعتبر أن تحليل النص القانونى ليس فى نهاية الامر سوى تحليل لارادة المشرع ، وان عملنا هو بالفعل تحليل لارادة المشرع الشعبى التى تم حقيقها جماهيريا وثوريا على أرض الواقع ، وان النص القانونى الشعبى الذى ننتظر مناقشته وصدوره فى صدد علاقات الشركاء سيكرس بكل تأكيد علاقة الصحيحة القائمة وسيضع فى نفس الوقت الضوابط القانونية الفنية التى ستتنظم هذه العلاقة بصورة دقيقة ، وهو الموضوع الذى سنناقشه فى فقرة الثانية من هذا البحث .

١ - مبدأ الادارة الشعبية للمؤسسة الاشتراكية الجماهيرية :

يقوم هذا المبدأ على المبدأ السياسى الاساسى الاول فى الجماهيرى ، اى مبدأ الديموقراطية المباشرة . فالسلطة ، فى الجماهيرى ، هى سلطة شعبية بطبيعتها ، وأداة ممارستها وهذه الجذرى فى مفهوم السلطة يسقط نهائيا جميع اشكال وادوات الفوقية فى المجتمع فى جميع المواقع الادارية العامة والانتاجية المجالات الادارية والاقتصادية والاجتماعية .

وتستقر السلطة الادارية الشعبية فى المؤتمرات الشعبية الاساسية تمارس سلطة اصدار القرار الشعبى المنظم لعلاقات الشركاء وسلطة تنفيذه من قبل ادواتها التنفيذية العامة ومن قبل ادواتها التنفيذية المؤسسة الانتاجية الاشتراكية الجماهيرية .

ويعتبر مبدأ الادارة الشعبية المعيار الاساسى الاول المميز للاشتراكية الجماهيرية . ويقابل هذا المبدأ مبدأ الادارة الفوقية الذى تقوم عليه المؤسسة المملوكة ملكية عامة فى النظم الماركسية عليه القطاع العام فى النظم الاصلاحية بالتالى فان مبدأ الادارة يسقط نهائيا مفهوم الادارة الحكومية الفوقية فى النظم الماركسية القطاع العام فى النظم الاصلاحية .

٢ - مبدأ الملكية الاشتراكية للانتاج :

يتأسس هذا المبدأ على مبدأ المساواة الطبيعية بين عناصر الذى يعتبر أحد المصادر الطبيعية الاساسية للقانون الشعبى المنظم الشركاء ، فالانتاج يوزع بالتساوى بين العناصر الثلاثة التى ساهمت العملية الانتاجية ، اى المنتج وادوات الانتاج ومواد الانتاج .

ان حق المنتج الحقيقى بناتج عمله هو حق طبيعى اساسى فصل المنتج عن انتاجه لم يتم الا نتيجة عمليات القهر والاسترقاق العبودية قد استقرت اذا فى علاقة الاجرة ، بجميع صورها ، شطب علاقة العبودية وتحرير العامل المنتج الحقيقى الا بشطب الاجرة .

ان الفصل بين العامل - المنتج الحقيقى وبين ناتج عمله قد تم فى جميع الانظمة الليبرالية والماركسية والاصلاحية . فحق العامل

جميع هذه الانظمة هو حق بالاجرة فقط التى لا توازى سوى قيمة جزء من الانتاج الذى حققه العامل ، اما الفارق بين قيمة كامل الانتاج وبين الاجرة فيذهب الى جيب المالك الخاص المستغل او الى صندوق الدولة .

العلاقة الظالمة يمكن اذا أن تقوم بين الفرد المستغل وبين المنتج الحقيقى كما يمكن أن تقوم بين المجتمع والمنتج الحقيقى ، وفى الحالتين العلاقة تبقى ظالمة . ولا يمكن ان تتأسس العلاقة الصحيحة الا بشطب والغاء العلاقة الظالمة نفسها اى علاقة الاجرة بالرجوع الى القاعدة الطبيعية اى قاعدة المساواة الطبيعية بين عناصر الانتاج .

ويرتبط تطبيق مبدأ الملكية الاشتراكية للانتاج بمبدأ تساوى الحاجات الذى تقيمه وتؤسسه النظرية العالمية الثالثة والذى يجب الا يفهم بصورة جامدة لانه بطبيعته مبدأ مرناً يتقبل التنوع ويرفض الهرمية . وهذا المبدأ يركز مباشرة على مبدأ المساواة بين البشر الذى سنناقشه لاحقاً فى هذا البحث .

كذلك ، يرتبط تطبيق مبدأ الملكية الاشتراكية للانتاج بمبدأ الوحدة المجتمعية الشعبية الذى يعتبر احد المبادئ الاساسية فى النظرية العالمية الثالثة . ونلاحظ فى هذا المجال ان جميع المجتمعات التقليدية الليبرالية او الماركسية او الاصلاحية تقوم على حالة تناقض مجتمعى سافر أو مقنع . فالتناقض المجتمعى سافر داخل المجتمعات الرأسمالية . والتناقض المجتمعى ، فى المجتمعات الماركسية والاصلاحية ، هو تناقض مقنع يغلفه مشروع الوحدة المجتمعية القسرية الذى يدعيه الحزب المكتبى او الفئة والذى يغطى حالة التناقض بين الحزب أو الفئة وبين الجماهير الشعبية الكادحة .

فتطبيق مبدأ الملكية الاشتراكية للانتاج لا يؤدي اذا الى اختلافات كبيرة فى المداخل بين مختلف المنتجين فى المؤسسات الانتاجية المختلفة ، كما لا يؤدي الى مساواة جامدة فى المداخل فى المؤسسة الانتاجية الواحدة . بعبارة أخرى ، ان توزيع حصة المنتجين داخل المؤسسة يجب أن يتم وفقاً لمعايير صحيحة تقرها النظرية العالمية الثالثة كمعيار الجهد ومعيار الخبرة ومعيار الكفاءة العلمية ، الا ان هذا التوزيع لا يجوز أن يقوم على معايير هرمية ترفضها وتسقطها النظرية العالمية الثالثة . كذلك فان تحديد حصة المنتجين القابلة للتوزيع يجب أن يرتبط بحاجة المنتجين انفسهم التى تتحدد قيمتها وفقاً لمعايير متكاملين : معيار الانتاج فى المؤسسة ، ومعيار ثروة

المجتمع المرتبط بمعيار انتاج المجتمع . اما الجزء الزائد عن حاجة
فى المؤسسة فيعود الى المجتمع . ويمكن أن يتم ذلك بقرار مساهمة
المنتجون انفسهم ، كما يمكن أن يتم بقرار شعبى عام يتقيد به

تطبيق المبدأ الذى يلغى ويشطب نهائيا عبودية الاجر بمنع
نفس الوقت تولد طبقة بورجوازية عمالية . والمبدأ ، فى ذلك ،
الادارة الشعبية الذى يمنع ، فى آن واحد ، تولد طبقة بورجوازية
مكتبية وامكان نشوء ديكتاتورية بروليتارية داخل المؤسسات
الاشتراكية او فى المجتمع الجماهيرى القائم على مبدأ الوحدة
الشعبية المؤسس والمستمد من مبدأ الديموقراطية المباشرة
ويسقط مفهوم سلطة الحزب أو الطبقة أو الفئة .

٣ - مبدأ الحق بالعمل :

يندمج هذا المبدأ بمبدأ واجب العمل ومبدأ شرف العمل .
الجماهيرى المتحول ثوريا هو المجتمع الذى يملك فيه الشعب
والسلاح ، وهو فى نفس الوقت المجتمع الذى تتحول فيه كل
الجماهير الى جماهير منتجة .

المواطن الجماهيرى هو اذا المواطن الثائر - المقاتل - المنتج
ينتج لا يأكل الا العجزة .

ان الحق بالعمل ليس منة يتمنن بها الرأسمالى المستغل
الفوقية المسيطرة ، بل هو حق طبيعى للانسان يؤمنه له المجتمع
الانتاجى بعد ان يبينه بناء علميا صحيحا حرا . فالحق بالعمل
العمل وشرف العمل هى التأدية الصحيحة للدور الطبيعى للانسان
المجتمع ، اى لدور الانتاج .

ومن الضرورى ان نلاحظ أن هذا المبدأ يمكن أن يستلزم
المجتمعات التقليدية بهدف تبريرى مزدوج : هدف موازنة مبدأ
الرأسمالى بممارسة الاستغلال ، وهدف اخضاع العامل لعبودية
بالمقابل ، فان هذا المبدأ ، فى المجتمع الجماهيرى يرتبط بحق
بتأدية دوره الطبيعى فى المجتمع وذلك بالدخول فى علاقة انتاجية
تكون المؤسسة الانتاجية فيها مملوكة ملكية شعبية ، ويكون المنتجون
شركاء فى الانتاج لا أجراء .

٤ - مبدأ حرية العمل :

يرتبط هذا المبدأ ، أولا ، بالمفهوم الجذري الشامل للحرية فى المجتمع الجماهيرى المؤسس على اطروحات ومقولات النظرية العالمية الثالثة .

ان كلمة الحرية قد اسيء استعمالها فى المجتمعات التقليدية ، وعلى الاخص فى المجتمعات الرأسمالية الممارسة للاستعمار والاستغلال ، الى درجة كبيرة . ومن السخرية ان يكون مصطلح المجتمع « الليبرالى » مشتقا من كلمة « حرية » .

الحرية هى نقيض التسلط ونقيض التسبب ونقيض اللامبالاة ونقيض ترك الاقوياء يفترسون الضعفاء ونقيض التشرذم ونقيض الالحاد . الا انها تؤدى ، واقعيا ، نقيض دورها فى المجتمعات التقليدية العفنة ، وقد تحولت الى مجرد أداة تبرير وأداة تعمية حتى فى القوانين التقليدية التى ليس لها من دور سوى اعطاء الغطاء الشرعى للتلفيق للعلاقات الظالمة القائمة فى تلك المجتمعات .

المفهوم الجذري للحرية ، والمفهوم الكامل لها تقدمه وترسخه « مقولة فى الحاجة تكمن الحرية » . ودون أن نخوض فى شرح هذه المقولة نكتفى هنا بأن نشير الى ان الاتهام الاول الذى يوجه الى الانظمة الليبرالية هو أنها تضحى بالمساواة فى سبيل المحافظة على حرية مزيفة ، والى ان الاتهام الاول الذى يوجه الى الانظمة الماركسية هو أنها تضحى بالحرية فى سبيل تحقيق مساواة مزيفة . وفى هذا المجال فان « مقولة فى الحاجة تكمن الحرية » ، تبين بوضوح ان المجتمع الجماهيرى هو المجتمع الاول الذى يحقق فى آن واحد الحرية بمعناها الجذري الشامل ، والمساواة بمعناها المرن المرتبط بالانتاج وبالجهد وبثروة المجتمع .

والواقع أن مبدأ حرية العمل يؤكد اولاً مبدأ حرية التعلم ومبدأ الحق بالعمل ويؤكد ثانياً مبدأ الادارة الشعبية ومبدأ الملكية الاشتراكية ، ويؤكد ثالثاً مبدأ المساواة الذى نناقشه فى البند التالى .

٥ - مبدأ المساواة :

يخطئ من يتصور أن اللامساواة يمكن أن يتقبلها المجتمع الجماهيرى ، فى أية مرحلة من مراحل تحوله الثورى ، او يمكن أن تتقبلها وتتعايش معها الثورة الجماهيرية ان سياسيا أو اقتصاديا أو

اجتماعيا ، والا فان المجتمع الجماهيري يفقد أحد مبررات
الجزرية .

مبدأ « المساواة بين البشر » هو اساس أول من الاسس الت
عليها النظرية العالمية الثالثة ، وهو الاساس الاول الذى يقوم على
السياسى الجماهيري ، وهو الاساس الاول الذى يجب أن يقوم على
الاقتصادى - الاجتماعى الجماهيري .

ونؤكد هنا ، للمرة الثالثة ، ان مبدأ المساواة لا يجوز أن يف
رقميا جامدا وان أية محاولة لاضفاء الجمود المطلق على هذا
محاولة غير واعية لكامل مقولات النظرية العالمية الثالثة .

والواقع أن مبدأ المساواة هو المبدأ الاساسى الذى يقوم عليه
الادارة الشعبية ومبدأ الملكية الاشتراكية . كما أن هذا المبدأ مرتبط
كاملا ، كما رأينا ، بمبدأ حرية العمل . وقد سبق لنا أن ناقشنا
هذا المبدأ فى مجالى الادارة وتوزيع الانتاج .

ويهمنا فى هذا الموقع ، الاشارة الى جانب تطبيقى آخر للم
يرفض ويسقط الهرمية ، اى الجانب التطبيقى المتعلق باسقاط
التقليدى للترقية ، ويرتبط هذا الموضوع ، بصورة وثيقة ، بموض
العمل فى المؤسسة الانتاجية الاشتراكية الجماهيرية .

ان تقسيم العمل داخل المؤسسات الانتاجية لا يتم ، فى الم
التقليدية ، وفقا للحاجات الحقيقية للعملية الانتاجية ، اذ أن
تتقارب بحيث يضمن مالك المؤسسة السيطرة الفوقية على جميع
وحدات الانتاج ، فتقسيم العمل لا يتم اذا وفقا لمعايير فنية بحتة
المعايير تخضع أولا لمعيار ضمان السيطرة الفوقية الذى يهم ، بدرجة
المالك المستغل ، ومن الواضح ان تقسيم العمل يتأسس أولا ،
المجتمعات ، على نظرية العقاب التى تفرز الشكل الهرمى التراتبى
الفوقية المختلفة الدرجات داخل المؤسسة الانتاجية ، والذى يعكس
الهرمى لتركيبية المجتمع نفسه المتناقضة افقيا وعموديا .

وينتج عن هذا التقسيم المفهوم الفوقى التقليدى للترقية
تتحول علاقات العمل التابع الى سلسلة من العلاقات المتناقضة التى
بينها سوى اسلوب اعمال نظرية العقاب بمضامينها المتنوعة والمع

هذا التقسيم الفوقى التقليدى يسقط ، بالطبع ، فى المؤسسة

الاشتراكية الجماهيرية القائمة على مبدأ المساواة وسقوط التقسيم الفوقى
يجر معه ، بصورة حتمية سقوط المفهوم التقليدى للترقية او الترفيع .

ان مبدأ المساواة لا يهمل ، كما ذكرنا ، تقدير الجهد وتقدير الكفاءة
وتقدير الخبرة ، فمبدأ التقدير اذا هو مبدأ يتكامل مع مبدأ المساواة ، الا
أن مفاعيل هذا المبدأ لا تؤدى الى اعطاء سلطة فوقية تنحصر فى تطوير
اللقب الفنى للمنتج ، ولا شك فى ان فردية اللقب الفنى لا تتعارض مع
اسس او اهداف المجتمع الجماهيرى الذى لا يرفض بل يشجع الحافز الفردى
المعنوى والمادى لدى المواطن المنتج .

ان اعمال هذه المبادئ الرئيسية سوف يحتاج ، بالطبع ، الى ضوابط
قانونية وتنظيمية وادارية متكاملة ، ونتناول مناقشة هذه الضوابط ،
بصورة سريعة ، فى الفقرة التالية :

ثانيا : انواع القواعد المنظمة لعلاقات الشركاء فى المؤسسات الانتاجية الاشتراكية الجماهيرية :

أدى زحف واستيلاء جماهير المنتجين على مواقع الانتاج فى
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الى تحرير العمال المنتجين
الحقيقيين ، فى مجتمع بأكمله ، قائم على السلطة الشعبية المباشرة . هذا
الامر لا يهم المنتجين فى الجماهيرية فقط ، بل يهم ايضا وبدرجة كبيرة
المنتجين الحقيقيين الاجراء فى الوطن العربى ، وفى العالم ، ويهم أيضا
كافة الجماهير الشعبية التى ما زالت خاضعة لشتى العلاقات الظالمة
السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ان تلاحم جماهير المنتجين مع جماهير الجنود وجماهير الطلاب قد
أدى الى تغيير العلاقات السياسية القائمة فى المجتمع تغييرا جذريا بفعل
الوعى الثورى ، وبفعل التحريض الثورى وبفعل التحرك الثورى
الجماهيرى وهذا التغيير هو المرحلة الاولى الاساسية التى بشرت ببدء عصر
الجماهيريات وأتاحت تحقيق المرحلة الثانية فى عملية التحول الثورى
الجماهيرى ، أى مرحلة استيلاء جماهير المنتجين الحقيقيين على مواقع
الانتاج وتحقيق العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الصحيحة فى المجتمع .

ان تكييف احداث الفاتح من سبتمبر ١٩٧٨ م يجب أن يكون واضحا
فى أذهاننا ليتمكن أن نفهم تماما حقيقة العلاقات الصحيحة الجديدة وليتمكن

بالتالى أن نقدم تصورا ، ولو مبدئيا ، لدوائر القواعد المنظ
الشركاء التى صدرت والتى يمكن أن تصدر عن المؤتمرات الشعب
أو عن أدوات التنفيذ التى يملكها الشعب أو عن المؤتمرات
الاساسية .

ان ما حدث فى الفاتح من سبتمبر ١٩٧٨ م لم يتم بناء
تأميم ولم تتول تنفيذ الزحف اية اجهزة رسمية . وهذا واضح
يكون واضحا بصورة اكثر بروزا ان زحف جماهير المنتجين لم يست
نص شكلى ملزم ، وهذا طبيعى لان العلاقة الظالمة نفسها كانت
صدور النصوص الشكلية الملزمة التى كيفتها أو بررتها أو خففت
فمن الطبيعى اذا أن يتم شطب العلاقة الظالمة بالفعل الثورى
ودون الاهتمام بمسألة وجود النص الذى لا يمكنه اصلا أن يؤسس
المجتمعية الجديدة .

الا ان ما حدث فى الفاتح من سبتمبر لم يكن ايضا بفعل
حزب أو فئة . هذا الامر واضح الا انه يجب أن يكون اكثر وض
زحف المنتجين لم يكن زحفا طبقيا أو حزبيا بهدف سيطرة الطبقة
أو بهدف فصل جماهير المنتجين عن الجماهير الشعبية الثائرة .

احداث الفاتح من سبتمبر ١٩٧٨ م هى بكل وضوح عد
جماهيرى جذرى استراتيجى تم بفعل وعى الجماهير لاطروحات
النظرية العالمية الثالثة وبتحريض قيادة الثورة الجماهيرية .
الذى قامت به جماهير المنتجين هو زحف ثورى جماهيرى تدعمه
كافة قوى الثورة الجماهيرية .

زحف المنتجين هو اذا ، بكل وضوح ، عمل ثورى جماهيرى
وهو يشكل مرحلة بالغة الاهمية فى عملية التحول الثورى من
القائم على الانسان الفرد الخاضع للعلاقات الظالمة السياسية ،
الاجتماعية ، الى المجتمع القائم على الانسان الثائر المواطن ،

ان المجتمع الذى حقق السلطة الشعبية المباشرة هو المهتم
بالمؤسسات الانتاجية الاشتراكية الجماهيرية ، وهذا الامر ، بالطبع
دور المؤتمرات الانتاجية المهنية الاساسية الذى هو دور مكمل لل
الذى تؤديه المؤتمرات الشعبية الاساسية .

وقبل أن نناقش انواع القواعد المنظمة لعلاقات الشركاء لا بد أن نوضح أن الارضية الاقتصادية فى الجماهيرية ، قبل الزحف ، كانت قائمة على المفهوم الاصلاحى الذى يتقبل تعايش القطاعين العام والخاص دون أن يخضع القطاع الخاص للتخطيط العلمى الدقيق وبالتالى فان حجم المؤسسات الخاصة وطبيعة انتاجها كانت تخضع لمعيار اساسى واحد هو معيار ارادة المالك الخاص للمؤسسة من الطبيعى اذا أن تكون دراسة وتقييم واعادة تنظيم المؤسسات الخاصة التى تم عليها الزحف هى من الامور الضرورية والملحة لترسيخ العلاقات الجديدة الصحيحة فى الموضع الصحيح الذى تتطلبه العملية الانمائية .

كذلك ، لا بد أن نوضح أن الاهتمام الشعبى ليس اهتماما واحدا بجميع المؤسسات الانتاجية . فلا شك فى أن هناك مؤسسات انتاجية استراتيجية كبرى يهتم الشعب بأكملها بكل واحدة منها على حدة . ولا شك فى أن هناك مؤسسات ذات اهمية وطنية اولى او ثانية او ثالثة . ولا شك فى أن هناك مؤسسات ذات اهمية محلية اولى او ثانية او ثالثة . ونحن لا نتصور ، بالتالى ، ان تسرى نفس القواعد على جميع المؤسسات بصورة جامدة .

عملية وضع القواعد تحتاج اذا الى دراسات مفصلة ، نظرية وميدانية ، فنية ، اقتصادية وادارية ومالية وقانونية ، وهى ليست بالبساطة التى قد يتصورها البعض .

يمكننا الان ان نناقش بصورة سريعة ، انواع القواعد المنظمة لعلاقات الشركاء التى تتعدى مضامينها ، بالطبع ، مضامين القواعد المتعلقة بعلاقات العمل التابع التى كانت تترك مواضع التنظيم الخاص وتقسيم العمل والادارة الخاصة لارادة رب العمل المالك .

أ - القواعد الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الاساسية والتي يصوغها مؤتمر الشعب العام أى القوانين الشعبية :

١ - القانون الشعبى مدعو لوضع قواعد عامة تسرى على جميع المنتجين وتتأسس على المبادئ الجديدة القائمة على اطروحات ومقولات النظرية العالمية الثالثة وعلى شروحات القائد الثائر المفكر معمر القذافى . وتتولى هذه القواعد تكييف العلاقات الجديدة التى

حققتها ثوريا على أرض الواقع زحف واستيلاء المنتجين على الانتاج .

٢ - القانون الشعبى مدعو لوضع قواعد خاصة بكل من الانتاجية ذات الاهمية الاستراتيجية الكبرى .

٣ - القانون الشعبى مدعو لوضع قواعد عامة تطبق على المنتجات وفقا لدرجة اهميتها الوطنية او المحلية .

ب - القواعد الصادرة عن اداة التنفيذ الشعبية العامة :

- يمكن تنفيذا لنصوص القانون الشعبى ، ان تتولى اداة التنفيذ الشعبية العامة واصدار اللوائح العامة التى تسرى تنظيمها على المؤسسات وفقا لدرجة اهميتها . كما يمكن لها اصدار اللوائح المنظمة لكل من المؤسسات الانتاجية وان تتدخل فى ادارتها وفقا لدرجة اهميتها .

ج - القواعد الصادرة عن المؤتمرات المهنية الاساسية :

١ - من الاسلام ، فى تصورنا ، ان تتولى المؤتمرات المهنية الاساسية السلطة فى الحقل الاجتماعى فى سائر المؤسسات الانتاجية باختلاف درجاتها وذلك تنفيذا للقانون الشعبى . فعلاقاتها المباشرة يتولاها وفقا لهذا التصور ، الشركاء أنفسهم . الان الشريك الفرد ، وعلى الاخص فى حالة اتخاذ المؤتمر قرارا مشاركته ، يجب أن تظل ، فى تصورنا موضوعا للحماية الضامنة

٢ - لا يجوز ، فى تصورنا ، ان ينفرد الشركاء فى ادارة المؤسسات الانتاجية ذات الاهمية الاستراتيجية الكبرى او المؤسسات التى لها درجة أولى من الاهمية ، وذلك فى الحقلين الاقتصادى والفنى فمن الاسلام أن تكون الادارة فى هذين الحقلين مناطة بأداة التنفيذ الشعبية العامة . وبالطبع فان القانون الشعبى هو الذى سرفق بهذه الامور .

٣ - يمكن أن يتولى المنتجون بأنفسهم السلطة فى كافة المجالات الاقتصادية والفنية والاجتماعية فى المؤسسات ذات الاهمية الاستراتيجية وتتولى اداة التنفيذ الشعبية العامة ، فى هذه الحالة ، مراقبة المؤسسات .

والواقع أن ما عرضناه في هذا التصور ليس اقتراحا محددا بقدر ما مشروع ورقة مناقشة نعتقد ان امناء اللجان الشعبية ، بحكم مواقعهم ، مؤهلون لاعطائها مزيدا من الوضوح ومزيدا من التفصيل بحيث تخدم اهداف المجتمع ، خاصة في مرحلة التحول الثوري الجذري التي نعيشها اليوم .

وما يهمنا أن نختم به البحث هو التأكيد على أن المواطن الجماهيري المستقبلي هو المواطن - المقاتل الثائر - المنتج .. وبالتالي فان موضوع تنظيم علاقات الشركاء هو اوسع مما نتصور لانه يشمل ، في النهاية تنظيم علاقات جميع المواطنين المنتجين ، ولا شك في أن دور المنتجين الثائرين ، في هذا المجال ، داخل المؤتمرات الشعبية الاساسية ، هو دور اول ان في عملية التوعية أو في عملية التحريض على اتخاذ لقرار الشعبى الصحيح .